دل على ملك الثاني ايضا بدلالة اقوى لانه سبب لملك بقتضى الحديث واذا ملك
ملك على سبب سابق كان الثاني غير للثاني مع انه مصرح بما ذكرناه من رجحانه في
اخبار صحيحة سياتي ذكرها والثاني نكون هذا المحيي ظالما لمعين المتنازع فلا
يجعل دليلا وتفسيره بما ذكر منقول عن هشام ابن عروه وقوله ليس بحجر ومن
الواضح ان العرق الظالم اعم مما فسره ولو سلمناه لم نضره لانه فرض بان باني الارض
الميتة لغيره والخصم لا يسلم انها بعد الموت تبقى للغير وظاهر هذا محمول على
انه لا يخرج عن الملك به كالاقسام الاول السابقة او على سنوات لم تبلغ حدا
يفيد قرائن الاحياء والذلك لم يخرج عن الملك وصدق عليها انها للغير وان التصرف
فيها ظالم واما الثالث ففيه مع ضعف المسند عدم الدلالة فان امره باداء
حق صاحبها اعم من كونه الارض او اجرتها او غيرها من الحقوق الخارجة عنها
ولا دلالة ايضا في لفظ صاحبها لان الصاحب يصدق منسبتها اليه سابقا وان
زال الملك واما اصالة بقاء الملك فمنقطعة بما سنذكره من الاخبار الصحيحة الدالة
على ان احياءها بعد خرابها من اسباب الملك الثاني وبها يحصل الجواب عن الاخير
ايضا ويحصل الفرق بين ما ملكت بالشراء ونحوه وبالاجناد لان خروج ذلك
بالاجماع على تقدير تسليمه ينفي دلالتها على موضع النزاع وذهب جماعة من اصحابنا
منهم العلامة في بعض فتاويه ومال اليه في التذكرة الى صحة احيائها وكون الثاني
احق بها من الاول لعموم قوله صلعم من احيا ارضا ميتة فهي له وقريب منه صحيحة
محمد بن مسلم عن الباقر ع قال ايما قوم احيوا شيئا من الارض او عمروها فهم احق
بها وهي لهم وحسنة زراره ومحمد ابن مسلم وابي بصير وجماعة من الفضلاء
عن الباقر والصادق عليهما السلم قال قال رسول الله صلى الله عليه واله
من احيا موتا فله وقد تقدم وجه الدلالة وخصوص صحيحة ابي خالد الكابلي

عن

عن ابي جعفر ع قال وجدنا في كتاب علي عليه السلم ان الارض لله يورثها من
شاء من عباده والعاقبة للمتقين انا واهل بيتي الذين اورثنا الارض ونحن
المتقون والارض كلها لنا فمن احيا ارضا من المسلمين فليعمرها وليؤد خراجها
الى الامام من اهل بيتي وله ما اكل منها حتى يظهر القائم من اهل بيتي بالسيف فيحيي عنها
وينحيهم عنها كما حواها رسول الله صلى الله عليه واله ومنعها الائمة كانت
في ايدي شيعتنا فيقطعهم عليها في ايديهم وصحيحة معاوية ابن وهب قال سمعت
ابا عبد الله يقول ايما رجل اتى خربة بايرة فاستخرجها وكرى انهارها وعمرها فان
عليه فيها الصدقة وان كانت ارض لرجل قبله فغاب عنها وتركها فاخربها ثم
جاء بعد يطلبها فان الارض لله ولمن عمرها ولان هذه الارض اصلها سباخ
فاذا تركها حتى عادت الى ما كانت عليه صارت مباحة كما لو اخذ ماء من رجل
ثم رده اليها ولان العلة في تملك هذه الارض الاحياء والعمارة فاذا زال العلة
زال المعلول وهو الملك فاذا احياها الثاني فقد اوجب سبب الملك فثبت
الملك لكما لو التقط شيأ سقط من يد وضاع عنه فالتقطه غيره فان الثاني
يكون احق به وهذا القول قوي لدلالة الروايات الصحيحة عليه وتفصيل المهم
الاتي قريب منه واعلم ان القايلين بعدم حزوجها عن ملك الاول اختلفوا
فذهب بعضهم الى عدم جواز احيائها ولا لة المتصرف فيها مطلقا الا باذن الاول
كغيرها من الاملاك وذهب الشيخ في المبسوط والمحقق في كتاب الجهاد والاكثر الى
جواز احيائها وصيرورة الثاني احق بها لكن لا يملكها بذلك بل عليه ان يؤدي
طسقها الى الاول ادوارته ولم يفرق قوم في ذلك بين المنتقلة بالاحياء وغيره
من الاسباب الملكية حيث يعرض لها الخراب وتصير مواتا وذهب الشيخ في الدروس
الى وجوب استيذان المحيي المالك اولا فان امتنع فالحاكم والاذن منه فان تعذر

Copyright © King Saud University